قنديل يعرب عن قلقه من دعوات العنف.. وأنباء عن استقالة محافظ الأقصر الجديد

مصر: «تمرد» تتوعد برد حاشد على «تجرد».. ومرسي يلوح بعصا الحزم

جانب من تجمع الجمعة الداعم للإخوان

الرئيس محمد مرسي

جانب من تظاهرة سابقة مناهضة للجماعة

■ الرئيس المصري يتعهد بكشف الحقائق حول المؤامرات التي تحاك ضد بلاده ويدعو للتصدي لـ «المخططات الشيطانية»

■ البلتاجي: لن نسمح بالقفز على الشرعية وسنحميها بأرواحنا ودمائنا

القاهرة - «وكالات»: تعهد الرئيس المصري، محمد مرسي، بكشف حقائق جديدة عن المؤامرات التي تحاك ضد بلاده، قائلا «لعله لا يمر وقت طويل حتى أكشف عن حقائق جديدة، عندما يأتي وقت إعلانها».

وقال مرسي إن «الدعوة للتظاهر يوم 30 يونيو تعكس مناخ الحريات الذي وهبته لنا ثورة يناير»، مشددا على أن «التعبير عن الرأي يجب أن يظل سلميا».

وأضاف مرسي، في مقابلة مع صحيفة «أخبار اليوم» الصادرة أمس، «ستتبع الدولة كل الإجراءات التنظيمية والقانونية لمواجهة العنف والتخريب أيا كان مصدره».

وتابع «أحب وطني وأبذل قصارى جهدي لرفعة هذا الشعب، لكن لو اختار المصريون غيري في الانتخابات المقبلة، سأسهر على تسليمه السلطة طبقا للدستور والقانون، وسأفعل ذلك برضا تام وبكل ما أوتيت من قوة تحقيقا للديمقراطية ورفضا لأي احتكار للسلطة».

وذكر مرسي أنه لا يضع أي شروط على الحوار مع الجميع، وقال «يدي ممدودة للكل، وهذا الحوار مفتوح السقف، وما أسعى إليه هو الحوار المتوازن الذي يحقق أهداف الثورة وطموحات شبابنا وشعبنا».

وانتقد الرئيس شروط المعارضة للحوار، قائلا « لا يجب أن يبدأ الحوار بشروط تغل أيدي المتحاورين، والحوار ينتهي بتوصيات وليس بأوامر، ولا أشك في أن جميع المصريين يسعون إلى تحقيق المصالح العليا للوطن، أما من يريدون تحقيق مصالح ذاتية ضيقة، فهذا لا يمكن لأحد أن يوافق عليه، نسعى إذن إلى الحوار التكاملي لا التفاضلي». وقال «سأستمر في محاولاتي للتواصل، ويمكن للإسراع بالانتخابات البرلمانية أن يكون سبيلا لالتفاف الجميع حول طريق واضح متفق عليه لإدارة اختلافاتنا في الرؤى».

وأكد أن «النقد حق لكل مصري، لكن هناك فارقا كبيرا بين النقد والسب والعدوان على الناس وأعراضها».

واتهم الرئيس من سماهم «بعض الذين يريدون أن يحجبوا الحقيقة ويضللوا الشعب» بمحاولة إفشال الثورة لأنهم «يحنون إلى الماضي، ويريدون أن يعيدوه لأن الثورة أضرت بمصالحهم»، على حد تعبيره.

وطالب مرسي القوى الوطنية بأن تتصدى للمخططات الشيطانية لهؤلاء «لأنهم لا يريدون لمصر هدوءا أو استقرارا»، داعيا إلى «منع من يريدون العودة بنا إلى الوراء، إلى عهود الفساد والاستبداد وتزوير الانتخابات ونهب الأموال وإهدار الحريات».

وأوضح أن «مصر كدولة كبرى مؤثرة في المنطقة لابد أن تكون مستهدفة، وفي ظل حالة السيولة السياسية التي نعيشها كانعكاس لطبيعة المرحلة الانتقالية عقب ثورة كبرى كثورتنا، فإن حجم ومساحة السعي للتدخل في شؤوننا حتما سيزداد، وهو ما لا أقبله وأسعى بكل الطرق لمواجهته».

بالمقابل قال مراسلون من القاهرة أمس إن المعارضة توعدت بحشد أكبر عدد من المتظاهرين، ردا على الحشود الضخمة للأحزاب والقوى الإسلامية، أمس الاول، بميدان رابعة العدوية بالقاهرة، وذلك بينما عبر رئيس الوزراء هشام قنديل عن مخاوف من العنف.

واعتبرت المعارضة حشود الأحزاب والقوى الإسلامية أمس الاول استعراضا للقوة، ووصفت ذلك بأنه محاولة لترهيبها قبل مظاهرات 30 يونيو الجاري.

في هذه الأثناء، أعلن رئيس الوزراء هشام قنديل أن حكومته اتخذت إجراءات أمنية قبل مظاهرات المعارضة المقررة، معربا عن قلقه من دعوات للعنف.

ونقلت قناة المحور التلفزيونية المصرية عن قنديل قوله «سنتم حماية الاحتجاجات السلمية ولكن لا أحد فوق القانون». وأضاف «ما نسمعه من دعاوى عنف هنا وهناك يقلقني كثيرا أنا لا أخشى من المعارضة ولكن أخشى من المندسين والبلطجية والسلاح».

وقد حذر رئيس الحكومة كل من يخرج على القانون بأنه سيواجه عقوبات، وقال إن التغيير الحقيقي يكون بصندوق الانتخابات.

بدورها، قالت وكالة رويترز إن الإسلاميين استعرضوا قوتهم في القاهرة أمس الاول وجمعوا حشودا ضخمة للتعبير عن دعمهم للرئيس محمد مرسي.

والقى إسلاميون قياديون كلمات في المتظاهرين بعد ساعات من بدء المظاهرة تضمنت تحذيرات لمعارضي الرئيس الذين يقولون إنه فشل في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس المخلوع حسني مبارك عام 2011.

وقال القيادي بحزب الحرية والعدالة محمد البلتاجي للحشد «سنحمي الشرعية بأرواحنا ودمائنا ولن نسمح بالقفز على الشرعية». كما قال القيادي في الجماعة الإسلامية طارق الزمر «ذهبنا معهم إلى الصندوق وهزمناهم هزيمة كبرى فكفروا بالصندوق، قالوا الشارع هو الحل وحشدوا لذلك المئات فحشدنا لهم الملايين، فمن المنتصر اليوم؟».

وأضاف «لقد توعدونا في 30 يونيو، ونحن نعدهم بأنهم سيسحقون في هذا اليوم».

أما القيادي بالجماعة الإسلامية أيضا عاصم عبد الماجد، فقال «إذا أسقطوا شرعية مرسي سنعلنها شرعية إسلامية خالصة».

وردد المشاركون في المظاهرة ومن بينهم عدد من النساء المحجبات والمنتقبات هتافات بينها «الشعب يريد تطهير القضاء» في إشارة إلى قلق إزاء سلطة المؤسسات الموروثة من العهد السابق.

وانتقد المتظاهرون صحفا ومحطات تلفزيون خاصة تتبنى وجهات نظر المعارضة في كثير مما تنشره وتذيعه، مرددين هتاف «يا إعلام يا كداب الإسلام مش إرهاب».

كما شارك بالمظاهرة المؤيدة لمرسي أعضاء في حزب النور -الذي يصفه البعض بأنه أكبر قوة سلفية بمصر- وتحدث قيادي فيه إلى المتظاهرين، رغم أن الحزب قال سابقا إنه لن يشارك رسميا بالمظاهرات المؤيدة للرئيس، وحذر من «صدام وشيك» بين المصريين.

وفي الإسكندرية، تبادل مناصرون ومناهضون لمرسي الشتائم، واندلعت مواجهة قصيرة بينهم أمام مسجد القائد إبراهيم، وفق ما نقلت وسائل إعلام حكومية.

في هذه الأثناء، وعلى مسافة كيلومترات من مكان مظاهرة التأييد لمرسي، نظم بضعة آلاف من المعارضين مظاهرة بجوار وزارة الدفاع رافعين علم مصر وبطاقات حمراء كتب عليها «ارحل». وهتفوا أيضا «انزل يا سيسي مرسي مش رئيسي» في إشارة إلى وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي.

وقد بدا المئات، فجر الامس، اعتصاما مفتوحا أمام مبنى وزارة الدفاع، مطالبين بإسقاط النظام. وأقام المحتجون مجموعة خيام وطالبوا وزير الدفاع بالتدخل لحمايتهم وتأمين مظاهراتهم.

ويأمل معارضو مرسي الذين يقولون إن أكثر من 15 مليون مصري وقعوا استمارات تطالبه بالتنحي في حملة سميت «تمرد» أن تحمله مظاهرتهم المزمعة نهاية الشهر الجاري على ترك المنصب.

وفي هذا السياق، قال المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمتسق العام لـ«جبهة الإنقاذ الوطني» محمد البرادعي، في تصريحات صحافية، إن المشاكل الاقتصادية تقوي التأييد لحركة «تمرد». واعتبر أن توحد المعارضة يمكن أن يسفر عن انتخابات رئاسية مبكرة تطيح بمرسي رغم أنه شخصيا لن يرشح نفسه للمنصب.

وعلى صعيد غير بعيد كشف قياديون بالجماعة الإسلامية في مصر عن قيام المهندس عادل الخياط، محافظ الأقصر الجديد، والمنتمي للجماعة، بتقديم استقالته إلى الرئيس محمد مرسي من منصبه، الذي لم يمض فيه سوى بضعة أيام، في أول استجابة للضغوط الشعبية الرافضة للتعيينات الأخيرة للمحافظين، نقلا عن تقرير لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، امس.

وقوبل قرار الرئيس مرسي بتعيين الخياط محافظا للاقصر، بموجة غضب وانتقادات شعبية شديدة، خاصة في أوساط العاملين بالسياحة، كونه عضوا في جماعة جهادية منسوب إليها تنفيذ عملية إرهابية بالأقصر عام 1997، ادت لمقتل 58 سائحا وعددا من المواطنين.

وذكرت مصادر بالحكومة أن «الرئيس مرسي قد يضطر إلى قبول استقالة الخياط، خاصة بعدما رفض هشام زعزوع وزير السياحة التراجع عن استقالة تقدم بها احتجاجا على تعيين الخياط، رغم رفض رئيس الوزراء الدكتور هشام قنديل قبولها». وقامت الجماعة الإسلامية بأعمال عنف خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، أبرزها اغتيال الرئيس أنور السادات، لكن قادتها قاموا بمراجعات فكرية داخل السجون، قبل أن يخرجوا منها بعد ثورة 25 يناير عام 2011.

وقال الدكتور نصر عبدالسلام، رئيس حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، إن «الخياط تقدم بالفعل باستقالته حتى يدرك الناس أننا لا نرغب في المنصب وغير متمسكين به، وحتى نفوت الفرصة على من يريدون أن يدفعوا الجماعة الإسلامية للغضب والعودة للعنف مرة أخرى، لكن هذا لن يحدث ولن ينجح أحد في استدراكنا للعنف أبدا».

وفشل المحافظ الجديد، الأربعاء الماضي، في الوصول إلى مكتبه بعدما حاصره العاملون بالسياحة والمواطنون الغاضبون، وأغلقوا الطريق إلى مبنى ديوان عام المحافظة، بإطارات السيارات المشتعلة، وأعلن الخياط إرجاء تسلم مهام عمله، مؤكدا «حرصه على سلامة الجميع»، وخوفا من وقوع اشتباكات بين معارضيه وأنصاره، الذين حاولوا أن يشكلوا درعا بشرية لحمايته.

ويخشى العاملون بالسياحة في الأقصر من أن يتسبب تعيين الخياط في خفض أعداد السائحين، في ظل أزمة سياحية تعاني منها البلاد منذ ثورة 25 يناير 2011، بسبب الانفلات الأمني. وتعد عائدات السياحة من أهم المداخيل التي يقوم عليها الاقتصاد المصري، حيث تتجاوز 10 في المئة من الناتج الاقتصادي. ورسم غاضبون رسومات على سور محافظة الأقصر للخياط على هيئة «إرهابي يجلس على كرسي المحافظة حاملا السلاح»، أو «شيطان يدمر معبدا قديما»، وكتبوا شعارات رافضة لدخوله.

ومن جانبه، أكد أشرف سيد، عضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية، أن «استقالة الخياط هي حاليا رهن الرئيس مرسي للبت في أمرها بالقبول أو الرفض، وأن من بين الحلول المطروحة إجراء عملية تبديل بين المحافظين، بحيث يتولى الخياط محافظة أخرى من محافظات الصعيد، بعيدا عن الأقصر التي يواجه رفضا شعبيا فيها».

وأكد عضو الهيئة العليا للحزب أنه «على العكس مما يعتقده البعض، فإن الخياط كان يعد ضمانة لرواج النشاط السياحي في مصر، لأنه كان سيقدم الصورة الصحيحة للإسلاميين غير الأكاذيب التي يتم الترويج لها لإرهاب العالم».

واعترف سيد أن «اختيار عضو الجماعة الإسلامية لهذه المحافظة كان قرارا غير موفق، خاصة أن هناك 17 محافظة شملتها الحركة، وكان يمكن أن يتم تعيين الخياط في أي محافظة أخرى منها»، مضيفا أن «القرار تم بناؤه على أن هناك ظهيرا شعبيا قويا للجماعة الإسلامية في صعيد مصر».

أوباما يرشح الجمهوري كومي لرئاسة الـ «إف. بي. آي»

واشنطن - «وكالات»: رشح الرئيس الأمريكي باراك أوباما امس الاول جيمس كومي، وهو أحد الجمهوريين الذين خدموا في إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، لرئاسة مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف. بي. آي».

وكان كومي «52 عاما» مسؤولا كبيرا في وزارة العدل الأمريكية في إدارة جورج بوش الابن. وإذا وافق مجلس الشيوخ على ترشيه للقيام بهذه المهمة للسنوات العشر المقبلة، فإنه سيحل محل روبرت مولر الذي خدم منذ عام 2001.

وقد عارض كومي في 2004 الإدارة الأمريكية بشأن برنامج تنصت للوكالة الوطنية للأمن، وهو البرنامج الذي أصبح اليوم في قلب عملية كشف النظام الأمريكي الواسع لمراقبة الاتصالات.

وقال أوباما في حديقة البيت الأبيض إن كومي «كان على استعداد للتخلي عن العمل الذي يحبه حتى لا يشارك في أمر رأى أنه سيئ جوهريا»، مذكرا أن المدير الجديد هدد حينها بالاستقالة. ورفض كومي الذي تولى حينها وزارة العدل بالإنابة بسبب دخول الوزير جون أشكروفت المستشفى، تقديم موافقة وزارته على برنامج التنصت بقيادة الوكالة الوطنية للأمن.

وامتدح أوباما كومي ووصفه بأنه رجل صاحب باع طويل في القضاء وحكم القانون، مشيرا إلى عمله في مكافحة الجريمة المنظمة والعنف المسلح كمدع فيدرالي وأيضا عمله كنائب للمدعي العام.

ورغم كون كومي جمهوريا، فإنه ينظر إليه على أنه صاحب صوت مستقل في واشنطن، وامتدح أوباما نزعته الاستقلالية وتزاهته أكثر من التزامه بالسياسات الحزبية.

ويتمتع كومي بخبرة طويلة في مجال تطبيق القانون، بما في ذلك الإشراف على المحاكمة في قضية «التفجير الإرهابي» بأبراج الخبر في المملكة العربية السعودية عام 1996، الذي قتل فيه 19 جنديا أمريكيا.

ماليزيا: المعارضة تتظاهر رفضاً لنتائج الانتخابات

كوالالمبور - «وكالات»: نظمت المعارضة الماليزية مظاهرة في العاصمة كوالالمبور ضمن سلسلة مظاهرات تنظمها احتجاجا على نتائج الانتخابات الأخيرة، وسط حديث عن احتمال استدعاء الجيش لمواجهة المتظاهرين في حالة عجز الشرطة. وقالت منظمات غير حكومية مشاركة في المظاهرة إن منظمي المظاهرة لم يحصلوا على إذن مسبق وفق القانون، وسط توقعات بمصادمات. وتأتي هذه المظاهرة التي طالبت أيضا باستقالة كبار المسؤولين في لجنة الانتخابات، قبل يومين من افتتاح البرلمان، حيث تراجعت المعارضة عن مقاطعتها للجلسات. وقد تسببت مظاهرات الامس في حدوث اختناقات مرورية في وقت تدفق فيه المتظاهرون على إحدى الحدائق التي يعتزمون البقاء بها طوال اليوم. وتشير تقديرات منظمي المسيرة لمشاركة أكثر من مائة ألف شخص في المظاهرات، بينما قال ضابط شرطة إن عددهم يتراوح بين خمسة وستة آلاف شخص فقط. وكان رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق قد أعلن في وقت سابق عن منح المعارضة السياسية دورا في الإشراف على لجنة الانتخابات، في خطوة تهدف إلى رأب الصدع بعد انتخابات مايو الماضي.

كوريا الشمالية تحذر من نشوب الحرب في المنطقة .. بسبب «السلوك العدائي لأمريكا»

نيويورك - «وكالات»: حذر مندوب كوريا الشمالية لدى الامم المتحدة من ان ما سماه «السلوك الامريكي المعادي لبلاده» قد «يؤدي الى حرب في اي وقت»، لكنه أعرب كذلك عن استعداد بلاده للحوار مع الولايات المتحدة على ان يشمل هذا الحوار قضية السلاح النووي.

وقال السفير سين سون هو في مؤتمر صحافي إن الولايات المتحدة صعدت التوتر عبر «تهديداتها» بشأن قضية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

لكنه استدرك قائلاً: «لدينا نية فعلية لإجراء مفاوضات» مع الولايات المتحدة لتهدئة التوتر».

يذكر أن كوريا الشمالية قد تواجه مجموعة جديدة من العقوبات بعد قيامها بتجربة نووية ثالثة في فبراير الماضي، وهو ما اعتبرته بيونغ يانغ محاولة للابتزاز.

ويأتي عرض الحوار المباشر من جانب كوريا الشمالية بعد اشهر من التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وكانت كوريا الشمالية اعربت يوم الأربعاء الماضي عن استعدادها لاستئناف المفاوضات النووية المعطلة مع القوى الدولية الست، حسبما صرحت به وزارة الخارجية الصينية.

وجاء في الموقع الرسمي للحكومة الكورية الشمالية على الإنترنت أن مسؤولين كبار قالوا إنهم يرغبون في «التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية».

وتأتي هذه التطورات عقب اجتماع نائب وزير الخارجية الكوري الشمالي بنظيره الصيني.

وكانت المفاوضات النووية السداسية - التي تضم كوريا الشمالية وجارتها الجنوبية اضافة إلى الصين وروسيا واليابان والولايات المتحدة - والهادفة إلى إقناع بيونغيانغ بالتخلي عن برنامجها النووي لقاء الحصول على معونات وضمانات أمنية، قد انهارت عام 2008.

وعدت شعبها بالإصلاح وطلبت إظهار قوة الديمقراطية

البرازيل: روسيف تخمد نيران الاحتجاجات

برازيليا - «وكالات»: انخفضت وتيرة الاحتجاجات في البرازيل أمس بعد الخطاب الذي ألقته رئيسة البلاد ديلما روسيف أمس الاول ووعدت فيه بالإصلاح، في حين شهدت مدينة ريودي جانيرو عدة مظاهرات حاولت الشرطة تفريقها بالقنابل المدمعة.

وفي أول خطاب تلفزيوني لها منذ بداية الأزمة، أكدت روسيف مساء الجمعة مساندة حكومتها للتغييرات الاجتماعية والتزامها بسماع صوت الشارع قائلة للمتظاهرين «أنا أسمعكم» مضيفة أن المحتجين أظهروا «قوة ديمقراطيتنا». وأوضحت روسيف أنه ستتم صياغة خطة لتحسين وسائل النقل العام واستثمار جميع عائدات الموارد النفطية للبلاد في التعليم، وأنه ستجري الاستعانة بأطباء من الخارج لتعزيز الخدمات الصحية. وفي الوقت نفسه، حذرت روسيف من تواصل العنف في الاحتجاجات، وقالت إنها لن تسمح للتخريب بأن يعرقل «حركة ديمقراطية مشروعة» محذرة من المخاطرة «بفقدان الكثير» إذا ترك العنف بلا سيطرة. وبعد دخول الاحتجاجات أسبوعها الثاني، انخفضت وتيرتها صباح الامس عقب الخطاب الرئاسي، لكن ذلك لم يمنع احتشاد عدة تجمعات بأحياء ريو دي جانيرو للمطالبة بالتغيير، قبل أن تحاول قوات الشرطة تفريقها باستخدام القنابل المدمعة، كما شهدت مدينتا ساو باولو وفوتاليزا تجمعات مماثلة. وكان الجمعة قد شهد خروج حوالي مليون متظاهر إلى شوارع نحو مائة مدينة بأنحاء البلاد، وتم تسجيل اشتباكات في أكثر من عشر مدن وذلك بعد يوم من مقتل شاب بـ18 من عمره وإصابة ثلاثة آخرين في ريبيراو بريتو شمال ساو باولو. وقد اندلعت شرارة الاحتجاجات في عدد قليل من المدن بعد زيادات في تعريفات ركوب الحافلات ومترو الأنفاق، لكنها سرعان ما تضخمت إلى حركة عمت البلاد بعد أن أطلقت الشرطة طلقات مطاطية في ساو باولو الأسبوع الماضي أثناء اشتباكات جرح فيها أكثر من مائة شخص. وتعتبر هذه الاحتجاجات الأكبر في البرازيل منذ عقدين من الزمن، وهي تتزامن مع استضافة بطولة كأس القارات لكرة القدم، كما تأتي على خلفية تخصيص الحكومة أكثر من 26 مليار دولار من الأموال العامة لإنفاقها على تنظيم كأس العالم 2014 وأولمبياد 2016.

ديلماروسيف